

قرر الاتحاد الأفريقي خلال قمته المنعقدة في مالابو أن أعضاءه لن ينفذوا مذكرة التوقيف التي أصدرتها المحكمة الجنائية الدولية بحق العقيد الليبي معمر القذافي.

وطلب الاتحاد من مجلس الأمن الدولي "تطبيق الإجراءات التي تكفل إلغاء آلية المحكمة الجنائية الدولية حيال ليبيا".

وأعرب الاتحاد عن "قلقه لكيفية قيام مدعي المحكمة الجنائية الدولية بإدارة الوضع في ليبيا، وهي قضية أحالها مجلس الأمن الدولي على المحكمة الجنائية".

ولاحظ الاتحاد أن "مذكرة التوقيف (...) تعقد في شكل خطر الجهود الهادفة إلى إيجاد حل سياسي تفاوضي لازمة في ليبيا والتعامل مع مسائل الإفلات من العقاب والمصالحة في شكل يأخذ المصلحة المتبادلة للطرفين المعنيين في الاعتبار".

والأربعاء، صرح رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي جان بينغ بأن "الجميع يلاحظ أن المحكمة الجنائية الدولية تحضر دائما في الوقت غير الملائم لتصب الزيت على النار. لقد تعودنا هذا الأمر. إنه يعقد الوضع. لست الوحيد من يقول ذلك، حتى الدول الغربية تقول".

وأصدر قضاة المحكمة الجنائية الدولية مذكرات توقيف بحق القذافي ونجله سيف الإسلام ومدير الاستخبارات الليبية عبدالله السنوسي بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية في ليبيا منذ منتصف فبراير.

من جانب آخر، اعتبر رؤساء الدول الأفريقية الذين يشاركون في قمة تعقد في مالابو الجمعة أنه يجب استبعاد الزعيم الليبي معمر القذافي من المفاوضات لإخراج ليبيا من الأزمة.

وفي تصريح لوكالة فرانس برس، قال رمضان العمامرة مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، كما جاء في الوثيقة الختامية التي تمت الموافقة عليها في القمة 17 للاتحاد الأفريقي بعد مشاورات استمرت ساعات، "يجب ألا يشارك القذافي في المفاوضات".

وقال العمامرة إن رؤساء الدول اتفقوا على "اتفاق إطار".

وبموجب الاتفاق، سيرفع وسطاء الاتحاد الأفريقي، أي جنوب أفريقيا والكونغو ومالي وأوغندا وموريتانيا، هذه الوثيقة إلى "الطرفين الليبيين أي حكومة الجماهيرية الليبية والمجلس الوطني الانتقالي".

وأضاف العمامرة "هذا نجاح كبير. استغرق الأمر وقتا طويلا لكننا في الطريق القويم. وقد أدلى الجميع برأيه". ولم يشأ الإدلاء بتعليقات إضافية، لأن مؤتمرا صحافيا حول الموضوع سيعقد لاحقا.

وأفاد مصدر مقرب من الاتحاد الأفريقي أن قادة القارة يدرسون "مقترحات حول اتفاق إطار لحل سياسي في ليبيا" أعدتها لجنة وسطاء الاتحاد (جنوب أفريقيا، الكونغو، مالي، أوغندا، موريتانيا).

وتشمل المقترحات وقف إطلاق النار فورا وتمكين الفرق الإنسانية من الوصول إلى المدنيين وعملية انتقالية باتجاه انتخابات ديمقراطية ونشر قوة دولية.

وأوضح المصدر أن "العملية الانتقالية يجب أن تكون "توافقية وشاملة"، أي يجب أن يكون جميع الأطراف بمن فيهم القذافي موافقين عليها ويشاركون فيها".

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 02/07/2011

من موقع : موقع الشيخ الدكتور/ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammdfarag.com